

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٨ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنيا

عن العام المالى ٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥٧ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنيا الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٤ ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنيا جلسة ٢٠٠٨/١١/١٦
باعتتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٩ ؛
وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/١/٢٤ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنيا عن العام المالي ٢٠٠٩ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ١٥٢٥٠٠٠ ج (فقط مليون وخمسمائة وخمسة وعشرون ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ١٤٦٤١٦٠ ج (فقط مليون وأربعمائة وأربعة وستون ألفاً ومائة وستون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٦٠٨٤٠ ج (فقط ستون ألفاً وثمانمائة وأربعون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٤/١/٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادي